

# خسة وندالة السيسي ينتقم من الرئيس مرسي بتعذيب نجله أسامه بمعتقله

الثلاثاء 8 يوليو 2025 06:00 م

أعلنت أسرة المحامي المعتقل أسامة مرسي، نجل الرئيس محمد مرسي، دخوله في إضراب كلي عن الطعام منذ نحو أسبوعين، احتجاجاً على استمرار حرمانه من الزيارة والعلاج والترييض، وعزله التام عن العالم الخارجي، بما في ذلك منعه من التواصل مع باقي السجناء. وقالت الأسرة، في بيان لها، إن أسامة "يعاني من ظروف احتجاز قاسية وممنهجة منذ اعتقاله في ديسمبر 2016، دون مراعاة لأدنى المعايير القانونية أو الحقوقية"، لافتة إلى أن السلطات الأمنية ما زالت تمنع عنه الزيارة بشكل كلي منذ لحظة اعتقاله، رغم صدور تصاريح رسمية تتيح لأسرته ودفاعه زيارته.

تدوير جديد

وكان أسامة مرسي قد حُكم عليه في وقت سابق بالسجن عشر سنوات في قضية اتُّهم فيها بـ"التحريض على العنف"، وكان من المفترض أن ينهي فترة عقوبته العام المقبل. غير أن السلطات أعادت تدويره في قضية جديدة تحمل رقم 1096 لسنة 2022 أمن دولة عليا، وأحالته إلى المحاكمة الجنائية في مارس الماضي، إلى جانب نحو 70 متهماً آخر، من بينهم المحامي الحقوقي المعروف أسامة بيومي، وعدد من الفتيات. وتتضمن القضية اتهامات مكرّرة درجت النيابة على توجيهها في قضايا سابقة، من بينها: "التحريض على العنف، والانضمام إلى جماعة محظورة، ونشر أخبار كاذبة، والمشاركة في تجمعات غير مصرح بها، وحياسة منشورات، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض تحريضية".

وتؤكد أسرة مرسي أن نجلها، الذي ظل قيد الحبس الانفرادي طوال سنوات، تم تدويره في القضية الجديدة رغم أنه لم يكن طرفاً في أي أنشطة، بحكم وجوده رهن الاحتجاز.

وتشمل القضية عدداً من المعتقلين السياسيين الذين جرى تدويرهم عقب صدور قرارات قضائية بإخلاء سبيلهم في قضايا أخرى، وأبرزها القضية رقم 1530 لسنة 2019 أمن دولة عليا، ويواجه المحالون للمحاكمة في هذه القضية مجموعة من التهم الفضفاضة، التي تشمل "الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون، وتمويلها، والتحريض على العنف، وتنظيم تجمعات غير مصرح بها، ونشر أخبار كاذبة، وحياسة منشورات تحريضية".

وفي جلسة محاكمته بتاريخ 12 أغسطس 2017، كشف أسامة مرسي أمام هيئة المحكمة أن إدارة السجن مزّفت تصاريح الزيارة الخاصة بأسرته، ومنعتهم من الدخول، مشيراً إلى أنه يعيش في عزل تام منذ أكثر من 9 أشهر، ومحرّوم من الترييض، والزيارات، وحتى العلاج رغم معاناته من قرحة في المعدة.

وقال أسامة للقاضي: "أنا ممنوع من الصلاة. قلت لهم إذا كنتم لا تعلمون، فأنا مسلم وأريد أن أصلي، لكن إدارة السجن تمنعني حتى من ذلك".

كما ندد بتجاهل النيابة العامة لهذه الوقائع المتكررة، رغم تقديم بلاغات رسمية وشكاوى موثقة، وهو ما يعتبره مراقبون "تكريساً لثقافة الإفلات من العقاب داخل منظومة العدالة المصرية".

وكان تدوير أسامة مرسي ضمن سياق أوسع يستهدف المحامين والنشطاء الحقوقيين الذين يدافعون عن المعتقلين السياسيين، حيث تتكرر الاتهامات نفسها بحقهم، من دون وجود أدلة موثوقة، وفي محاكمات يغيب عنها الحد الأدنى من ضمانات العدالة والنزاهة. وتطالب أسرة نجل الرئيس الراحل بالإفراج الفوري عن أسامة مرسي وجميع المحبوسين تعسفياً في القضية، داعية إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتقصي أوضاع المعتقلين، والانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها، وعلى رأسها الحرمان من الزيارة والعلاج، والحبس الانفرادي طويل الأمد، ومنع التواصل مع الدفاع.

وتشير منظمات حقوقية إلى أن قضية أسامة مرسي لم تعد مجرد ملف فردي، بل رمز لحالة أوسع من القمع السياسي وتدهور سيادة القانون في مصر، في ظل غياب أي أفق لإصلاح حقيقي في منظومة العدالة الجنائية.